

أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الماليزية

دراسة قياسية للفترة: 1995-2014.

د. مقعاش سامية *

تاريخ النشر: 2018/10/15

تاريخ القبول: 2018/09/26

تاريخ الاستلام: 2018/02/02

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الماليزية، معتمدة على التحليلين الوصفي والكمي لهذه العلاقة، وذلك باستعمال طريقة التكامل المشترك في قياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الماليزية للفترة الممتدة ما بين 1995 و2014. لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هذه التدفقات تؤثر إيجاباً على الصادرات. فمن خلال اختبار التكامل المشترك تبين أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي والصادرات الماليزية، كما تبين أيضاً من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نمو الصادرات في الأجل الطويل أكثر من مساهمته في الأجل القصير، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% في الأجل الطويل يؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 13%، أما في الأجل القصير فالصادرات تزيد بنسبة 5%.

الكلمات المفتاحية: ماليزيا، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، التكامل المشترك.

Abstract:

This paper aims to determine the impact of foreign direct investment flows on the Malaysian exports, based on the descriptive and quantitative analyzes of this relationship, using the Co-integration method of measuring the impact of the foreign direct investment flows on the Malaysia's exports for the period between 1995 and 2014. This study concluded that these flows positively affect of the exports. The Co-integration test shows that there is a long-term relationship between The foreign investment and The exports of Malaysia, also it shows the results of the estimation of error correction model that The foreign direct investment contributes to the growth of The exports in the long term more than its contribution in the short term, As the increase of foreign direct investment by 1% in the long term leads to increased exports by 13%, while in the short-term Exports will increase by 5%.

Keywords: Malaysia, Exports, Foreign Direct Investment, Co-integration.

المقدمة:

تُعد ماليزيا من الدول التي تمكّنت من تحقيق نهضة تنموية، باستغلالها لما تملكه من موارد طبيعية وطاقات بشرية واعتمادها على سياسات وإستراتيجيات اقتصادية ناجحة ساهمت في الرفع من مستواها الاقتصادي. ويتضح ذلك جليا من خلال تتبع مؤشرات الاقتصاد. وبهذا استطاعت أن تخرج من شرقة التخلف والتبعية. لقد ساهمت جملة من العوامل في التحول السريع لماليزيا من دولة زراعية محدودة الموارد إلى قوة صناعية وتجارية إقليمية ودولية من أبرزها استفادتها من التدفقات المالية الأجنبية.

وبالنظر إلى ما يشهده الاقتصاد العالمي من موجة واسعة من التحرير، وما يفرضه من اندماج الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال عملية تفكيك القيود على حركة رؤوس الأموال، أدركت ماليزيا أنه أصبح لزاما عليها مواكبة التطورات العالمية لاستغلال الفرص ومواجهة التحديات التي يفرضها هذا الوضع. ولذلك، اعتمدت على إستراتيجية تنموية فحواها الاعتماد على رأس المال الأجنبي، فقامت بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في مختلف قطاعاتها الزراعية والصناعية، للتكيف مع المستجدات في الساحة الدولية.

ومن خلال هذه الإستراتيجية تمكّنت ماليزيا من تحقيق قفزات هامة في التنمية الاقتصادية، وهو ما أهلها لتصبح ضمن فريق النور الآسيوية. وما لا شك فيه أن التطور الذي حققته ماليزيا في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والرفع من حجم صادراتها كان نتيجة تضافر مجموعة من العوامل يعود البعض منها إلى الوفرة النسبية للموارد الطبيعية والبشرية، وبعضها الآخر إلى السياسات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة، وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، سعيا منها لجذب أكبر قدر منه وتهيئة البيئة المناسبة لاستيعابه.

إشكالية الدراسة: سعت ماليزيا إلى بناء اقتصاد متكامل من خلال تبني عدة استراتيجيات من بينها إستراتيجية استقطاب رأس المال الأجنبي، وعلى إثر ذلك قامت بتحرير حركة رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها. وإذا كانت هذه الاستثمارات تتيح بدائل عديدة وخيارات متنوعة من أجل تلبية حاجياتها الدول من رؤوس الأموال، فإنها في الوقت ذاته قد تفرز مشاكل أخطر، وتحدث اضطرابات شديدة تصيب المتغيرات الاقتصادية للدول المستقطبة. ومن هذا المنطلق، يمكن طرح الإشكالية التالية: "ما هو أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات في ماليزيا.

فرضية الدراسة: وبناءً على ما سبق، فإن هذه الورقة تسعى لتأكيد فرضية رئيسية مفادها "أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر إيجابا على الصادرات في ماليزيا". ومن أجل ذلك فقد تم تسليط الضوء على أربع محاور هي:

- أولا: نظرة على اقتصاد ماليزيا؛
- ثانيا: تطور قطاع الصادرات في ماليزيا؛
- ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا؛
- رابعا: قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور حجم الصادرات في ماليزيا.

المحور الأول: نظرة على اقتصاد ماليزيا

سجلت ماليزيا مؤشرات جيدة، لم تقتصر على المؤشرات الاقتصادية فحسب (مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، ونصيب الفرد من الدخل)، بل شملت أيضا المؤشرات الاجتماعية (مثل المعدل العام للفقر)، وهذا ما جعلها تتحول من دولة تعتمد على تصدير المواد الأولية إلى دولة مصدرة للسلع الاستهلاكية والصناعية.

أولا: المقومات الاقتصادية لماليزيا

تمكّنت ماليزيا من استغلال ما تملكه من موارد طبيعية ومنتجات أولية وطاقات بشرية إضافة النجاح الذي حققته السياسات والإستراتيجيات الاقتصادية المنتهجة، وهذا ما انعكس إيجابا على النمو الاقتصادي الذي حققته هذه الدولة.

أ- الإمكانيات الطبيعية لماليزيا

تعتبر ماليزيا من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والنفط إضافة إلى كونها بلدا زراعيا. أما مواردها الطبيعية فتتمثل في القصدير، النفط، النحاس، الأخشاب، والمطاط الطبيعي. أما منتجاتها الزراعية فتتمثل في الزيوت والأخشاب والكاكو والتوابل والأرز. وتوفر ماليزيا 41% من إمدادات العالم من المطاط الطبيعي، و39% من الأخشاب الصلبة، و37% من زيت النخيل و32% من القصدير.¹

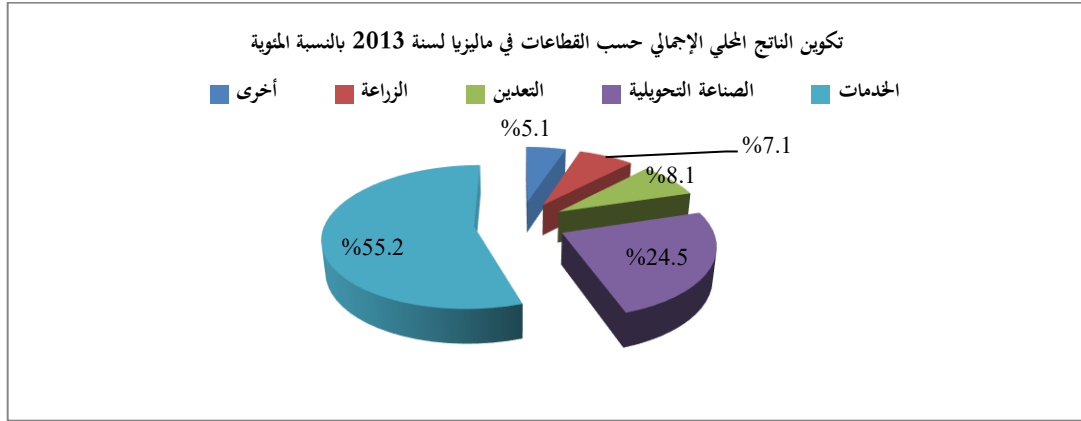
لقد كان اعتماد ماليزيا على مواردها الطبيعية السمة البارزة لاقتصاد خلال الفترة الاستعمارية،² والعقود التي تلت الاستقلال، إذ كانت مزارع المطاط واستخراج المعادن من القطاعات الاقتصادية الرئيسية لماليزيا، كما كانت الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية تحتل المرتبة الأولى في صادراتها. وعلى الرغم من أن ماليزيا بدأت مع نهاية السبعينيات من القرن العشرين في تنفيذ خطة واسعة النطاق تبنت خلالها سياسات التصنيع، إلا أن استغلال الموارد الطبيعية وتصديرها استمرت في لعب دور رئيسي في اقتصادها.³

ولأن النفط والغاز ومصادر الطاقة تعد بمثابة قوة دفع أساسية لأي اقتصاد، فقد أولتها ماليزيا اهتماما بالغاً. ونتيجة ذلك، فقد أدت صناعة النفط والغاز المحلية دورا حاسما في نمو الاقتصاد الماليزي. وكان إنتاج النفط والغاز يشكّلان الدعامة الأساسية التي حفزت النمو الذي شهدته ماليزيا خاصة منذ تأسيس الشركة البترولية بتروناس (PETRONAS) سنة 1974 والتي أعطت زخما حيويا في تطوير الاقتصاد الماليزي. ففي سنتي 2008 و2009 كانت نسبة مساهمة صناعة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ 22% و19% على التوالي،⁴ بينما في سنة 2014 مثلت قطاعات النفط والغاز والطاقة ما مقداره 15% منه، وتعتبر ماليزيا ثاني أكبر منتج للنفط في جنوب شرق آسيا بعد اندونيسيا.⁵

ونظراً لأهمية القطاع الزراعي في أي اقتصاد، بالنظر إلى ما يوفره من أمن غذائي وخلق للثروة ودعم للتنمية الاقتصادية. تولى ماليزيا اهتمامها بهذا القطاع، وتركزت على المحاصيل النقدية، مثل زيت النخيل والمطاط، والكاكو، والمحاصيل الغذائية مثل الأرز والفلفل وبساتين الفاكهة والخضار.⁶ وعلى الرغم من أن نسبة مساهمة

هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة (7.1%) إذا ما قورنت بقطاع الخدمات والصناعة التحويلية (55.2%) و24.5% على التوالي)، إلا أن ماليزيا تتبنى سياسة زراعية مفادها تعظيم الدخل في قطاع الزراعة، من خلال الاستخدام الفعال للموارد المحلية والتركيز على زيادة الإنتاجية واختيار المحاصيل ذات العوائد العالية بالإضافة إلى توظيف تكنولوجيات أكثر كفاءة في هذا القطاع.⁷

الشكل رقم 1: تكوين الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في ماليزيا لسنة 2013.



Source: International Monetary Fund, IMF Country Report No, 15/59, MALAYSIA, (March 2015), p. 3.

لقد تمكنت ماليزيا من تحقيق الاكتفاء الذاتي أو قاربت من ذلك في العديد من السلع الغذائية، إضافة إلى الدواجن والبيض والأسماك وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مستويات الاكتفاء الذاتي في ماليزيا من السلع الغذائية للفترة 2009-2012.

(بالنسبة المئوية)

المنتجات	السنوات	2009	2010	2011	2012
الأرز		70.4	71.4	73	73.5
الفواكه		64.7	65.8	60.1	60.5
الخضروات		39.2	41.2	58	53.3
الأسماك		100.1	101.7	123.7	134.2
الدواجن		122.2	127.9	131.4	131.4
البيض		114.7	115.4	130.6	131.6

Source: WTO, Trade Policy Review, Report By the Secretariat, Malaysia, (27 January 2014), p. 84.

إضافة إلى هذه الإمكانيات الطبيعية فماليزيا تحتل موقعا إستراتيجيا مهماً، فهي تقع في قلب شرق آسيا وتطل عليها العديد من الدول المجاورة المهمة في المجالات التجارية والاقتصادية، كالصين واليابان وسنغافورة. وهذا ما جعلها مركزا تجاريا وماليا جذاباً على المستويين الإقليمي والعالمي.

ب- الإمكانيات البشرية لماليزيا

تعد الطاقات البشرية أساس أي نهضة اقتصادية، نظرا لما تساهم به في تحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية المعتمدة، وأيضاً دورها في تامين باقي الموارد. ولم تكن ماليزيا لتحقق النمو الاقتصادي الذي توصلت إليه

إلا بتوفير طاقات بشرية متخصصة في كل المجالات. وماليزيا وفرة في عنصر العمل فقد كانت تعاني بعد استقلالها من معدلات بطالة مرتفعة بسبب وفرة العمال القادرين على العمل خاصة في ظل حالة الركود التي كانت تواجهها في تلك الفترة. ففي سنة 1970 كان معدل البطالة في ماليزيا 7.5%، وكان معدل نمو القوى العاملة يقدر بـ 32% سنويا، ونصف فرص العمل كانت في القطاع الزراعي. ومع نهاية السبعينيات تبنت ماليزيا السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)،⁸ والتي كانت تهدف من خلالها إلى إحداث تحول هيكلية من الاعتماد على الزراعة إلى النهوض بقطاع الصناعة والخدمات، فاستغلت ماليزيا ميزة وفرة العمالة في الصناعات التصديرية كثيفة العمل.⁹

لكن ونتيجة للتطور الذي حصل في هذا البلد سيما في مجال الصناعة، أدى ذلك إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة. ورغم الجهود المبذولة لتأهيل وتنمية القوى العاملة إلا أنها ظلت تعاني من نقص في القوى العاملة ذات المهارات. ففي سنة 2010 مثلا، كان ما يقارب ثلاثة أرباع (73.8%) من القوى العاملة الماليزية ذات مهارات متدنية والنسبة الباقية فقط يمثل القوى العاملة ذات الكفاءات.¹⁰ ولهذا السبب عملت ماليزيا على جذب العمالة الأجنبية الماهرة، إذا تقوم باستقدام العمال من البلدان المجاورة ومن إندونيسيا بشكل خاص من أجل التغلب على مشكلة نقص الأيدي العاملة. وفي سبيل ذلك تتخذ عدة تدابير تحفيزية منها المتعلقة بالأجر وتوفير خدمات صحية مدعومة من الدولة وبتكلفة متدنية. كما تتكفل الحكومة بتغطية نحو 98% من تكاليف الرعاية الصحية، بالإضافة إلى الإعفاء من بعض الرسوم.¹¹ والجدول رقم 2 يبين مؤشرات الاعتماد على العمالة الأجنبية في ماليزيا.

الجدول رقم 2: مؤشرات الاعتماد على العمالة الأجنبية في ماليزيا في الفترة 2000 - 2009.

السنوات	العمالة الأجنبية	
	من إجمالي العمالة %	جميع القطاعات (1000 عامل)
2000	8.7	807
2002	11.2	1068
2004	14.7	1470
2006	16.7	1869
2008	17.8	2063
2009	16.5	1918

Source : The World Bank, MALAYSIA /Workforce Development, Saber Country Report 2013, p. 9.

من خلال هذا الجدول يتضح أنه منذ 2004 أصبحت العمالة الأجنبية تمثل ما يزيد عن سدس العمالة الإجمالية في ماليزيا. ورغم أن هذه المشاركة للعمالة الأجنبية ساهمت في تطوير اقتصاد ماليزيا بشكل ملحوظ، بزيادة المعروض من اليد العاملة وتخفيف النقص لديها. كما أن وجودهم ساهم في زيادة النمو الاقتصادي لماليزيا. ومع ذلك، فإن استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية كانت له آثار عكسية منها أنه يولد عقلية الاعتماد على هذا النموذج عدم وجود حافز لتنمية وتدريب القوى العاملة والاهتمام بتنمية الموارد البشرية للحصول على مهارات عالية، كما ساهمت أيضا في هجرة الأدمغة من ماليزيا إلى البلدان ذات الأجور المرتفعة مثل اليابان وسنغافورة.¹²

وعلى العموم، يمكن القول أن ماليزيا نجحت في رفع مستواها الاقتصادي إلى مصاف الدول الصناعية ومرد ذلك جملة من العوامل، منها وفرة مواردها الطبيعية وخاصة المطاط الطبيعي وزيت النخيل والقصدير. أما الطاقات البشرية فرغم أن ماليزيا تفتقد إلى اليد العاملة ذات المهارة والكفاءات، إلا أنها استطاعت التغلب على هذه المشكلة من خلال اعتمادها على إستراتيجية تهدف إلى الحصول على العمالة من خارج ماليزيا وذلك باتخاذ التدابير التحفيزية الضرورية.

المحور الثاني: تطور قطاع الصادرات في ماليزيا

حققت التجارة الخارجية لماليزيا نمواً كبيراً منذ النصف الثاني من القرن العشرين، زادت من سرعة انتعاش اقتصادها نتيجة لتوسع صادراتها، وهو ما أسهم في زيادة معدل نموها. ونتيجة لانتهاجها سياسة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي وتحوّل قاعدة الاقتصاد من زراعية إلى صناعية ازداد ارتباط الاقتصاد الماليزي بالاقتصاد الدولي عبر قناة التجارة الخارجية حتى أن ماليزيا أصبحت من الدول الرائدة في هذا المضمار، إذ تحتل صادراتها مكانة رفيعة في السوق العالمي.

يقدر حجم تجارة ماليزيا بنحو 139% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، وهذا يدل على مدى الانفتاح التجاري لاقتصاد هذه الدولة. وهي مصنفة ضمن أفضل 25 دول تجارية في العالم. وبلغت قيمة إجمالي تجارتها 1.4 تريليون رينجت ماليزي في عام 2013،¹³ (1 دولار يعادل 3.1 رينجيت). وهذا يعكس قوة نشاط اقتصادها المحلي وقدرته التصديرية، إضافة إلى مساهمة التجارة الإقليمية والانتعاش في البيئة الاقتصادية الخارجية. وتعتبر ماليزيا ثاني أكبر دولة تجارية في رابطة دول جنوب شرق آسيا (Asian)، بعد سنغافورة. وقد تغير نمط تجارتها الخارجية إلى حد كبير خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين نتيجة تشجيع الصناعات التحويلية. وأهم الشركاء التجاريين لماليزيا دول رابطة الآسيان وخاصة الصين سنغافورة، واليابان ثم الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول المجموعة الأوروبية مثل ألمانيا، بالإضافة إلى أستراليا.¹⁴

استطاعت ماليزيا تنويع قطاع التصدير وجعلته أكثر مرونة يتماشى مع التغييرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتحديات البيئة العالمية. فبينما كانت في سنة 1960، الصادرات من السلع الأولية مثل المطاط والقصدير والأخشاب والبتول وزيت النخيل الدعامة الأساسية للاقتصاد، أصبح قطاع الصناعات التحويلية يساهم بنسبة 58.7% من إجمالي الصادرات في عام 1990، ليرتفع إلى 76.2% سنة 2013.¹⁵ أما تركيبة الصادرات فتمثل المنتجات الكهربائية والإلكترونية نسبة كبيرة من إجمالي صادرات ماليزيا، تليها صادرات الصناعة غير الإلكترونية والكهربائية المتمثلة في الصادرات من السلع والمواد الكيماوية والمعادن والنفط والغاز والمطاط الطبيعي وهذه كلها شهدت ارتفاعاً نتيجة زيادة الطلب العالمي عليها. والجدول رقم 3 يمثل تركيبة صادرات ماليزيا لسنة 2013 - 2014.

الجدول رقم 3: تركيبة صادرات ماليزيا لسنة 2013 - 2014.

السنوات المنتجات	2013 (مليون رينجت)	2014 (مليون رينجت)	من إجمالي % الصادرات 2013	من إجمالي % الصادرات 2014
المنتجات الكهربائية والإلكترونية	130.184	143.996	43.0	42.7
المنتجات غير الإلكترونية والكهربائية	172.575	193.178	57.0	57.3
المنتجات النفطية	34.918	43.102	11.5	12.8
المواد والمنتجات الكيميائية	27.493	29.345	9.1	8.7
الآلات والأجهزة وقطع الغيار	15.506	17.446	5.1	5.2
المصنوعات من المعادن	14.600	15.289	4.8	4.5
المعدات البصرية والعلمية	11.658	13.831	3.9	4.1
منتجات المطاط	11.041	10.251	3.6	3.0
الأغذية المصنعة	8.060	9.324	2.7	2.8
المنتجات الخشبية	8.082	8.462	2.7	2.5
الأقمشة والملابس والأحذية	5.923	7.034	2.0	2.1
معدات النقل	5.978	6.814	2.0	2.0
صناعة البلاستيك	5.648	6.284	1.9	1.9
منتجات الحديد والصلب	4.562	5.847	1.5	1.7
المجوهرات	4.700	3.962	1.6	1.2
المنتجات المعدنية	3.103	3.243	1.0	1.0
المشروبات والتبغ	2.132	2.312	0.7	0.7
عجينة الورق والمنتجات الورقية	2.043	2.140	0.7	0.6
السلع المصنعة الأخرى	7.128	8.492	2.4	2.5
المجموع	302.762	337.174	100	100

Source : Malaysia, Ministry of Finance, Economic Report 2014/2015, "ECONOMIC PERFORMANCE AND PROSPECTS", p. 97.

وتعتبر دول شرق آسيا أهم الأسواق التجارية لماليزيا، كما تعتبر أسواق الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وجهة مهمة لمنتجاتها. فخلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 كانت الدول العشرة الأولى المستقطبة لصادرات ماليزيا مرتبة كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 4: التوزيع النسبي للصادرات الماليزية حسب الوجهة (بالنسبة المئوية).

الدول	قيمة الصادرات (مليار رينجت)	% الحصة من إجمالي الصادرات
سنغافورة	81.05	14.2
الصين	67.73	11.9
اليابان	61.52	10.8
والولايات المتحدة	47.16	8.3
تايلندا	29.84	5.2
هونغ كونغ	27.90	4.9
استراليا	25.16	4.4
الهند	24.13	4.2
إندونيسيا	24.13	4.2
كوريا	19.95	3.5

Source :The Office Portal of Malaysia External Trade Development Cooperation, "Malaysia External Trade Statistics", September 2014, p. 5,

تشير البيانات الواردة في الجدول أن غالبية صادرات ماليزيا كانت باتجاه دول جنوب شرق آسيا (سنغافورة، الصين، اليابان، تايلندا، هونغ كونغ، إندونيسيا، وكوريا)، إذ تمثل حصة هذه الدول ما نسبته 54.7% من إجمالي صادراتها. وهذا يعني أن حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة حيوي لماليزيا.

المحور الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا

عرفت التدفقات الرأسمالية منذ النصف الثاني من القرن العشرين تطوراً نوعياً غير مسبوق في تاريخ البشرية. وإذا كانت الدول المتقدمة سباقة إلى الاستفادة من هذه الأموال، فإن الكثير من الدول النامية والناشئة منها أصبحت تسعى جاهدة لاستقطاب ما أمكن من هذه الأموال، ومن هذه الدول ماليزيا.

1- السياسات المالية المحفزة لجلب التدفقات المالية الأجنبية.

من بين ما اعتمدت عليه ماليزيا في استراتيجيتها التنموية التركيز على جذب التدفقات المالية الأجنبية، والاستفادة من المزايا المرافقة لها. وفي سبيل ذلك عملت على تهيئة المناخ الملائم وتقديم الحوافز لاستقطابها. ويمكن تلخيص أهم هذه الحوافز في:

أ- الحوافز الضريبية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: انتهجت ماليزيا سياسة التعديل المستمر للحوافز الضريبية فقد عملت على تقديم مزايا تفضيلية في هذا المجال، كما ركزت على الاستثمار في الصناعات التكنولوجية والصناعات كثيفة رأس المال، بهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الماليزي، فمنحت حوافز لهذا النوع من الاستثمار. وعموماً يمكن عرض أهم هذه الحوافز والمتمثلة في:¹⁶

- إعفاءات ضريبية لفترة من 2 إلى 5 سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية وبعض الكيماويات، وذلك بموجب القانون الصادر سنة 1958.

- إعفاءات من ضريبة الأرباح تتراوح بين 2 إلى 10 سنوات واقتطاعات ضريبية تتراوح بين 25% إلى 40% من تكلفة رأس المال للاستثمار في صناعات كثيفة رأس المال، وذلك بموجب القانون الصادر سنة 1968.

- وفي السبعينيات أنشأت ماليزيا عشر مناطق حرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإلكترونيات والنسيج منحتها إعفاءات من الرسوم الجمركية والضريبة على الأرباح.

- في الثمانينيات، وبهدف جذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وضعت الحكومة حوافز هامة بموجب قانون تشجيع الاستثمار (PIA)، الصادر سنة 1986، والذي ساهم في نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمتوسط معدل سنوي قدره 38.7% بين عامي 1986 و1996.¹⁷ ومن بين ما نص عليه هذا القانون تقديم إعفاءات ضريبية للشركات التي تنتج منتجات محددة وفقاً لهذا القانون، إضافة إلى الإعفاء من بعض الضرائب المستحقة على الدخل للشركات العاملة في مجال التصدير. كما تم تقديم حوافز ضريبية لقيام المستثمرين بعمليات البحث والتطوير وإعفاؤها لمدة 5 سنوات لتشجيعها على التوطن في ماليزيا.¹⁸

- في التسعينيات واستجابة لحجم التدفقات الضخمة عدلت الحكومة هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية الاستثمار، إذ قامت (في سنة 1991) بمراجعة شاملة لسياسة الحوافز وذلك بتقليص نطاق الإعفاءات الضريبية،

وإلغاء بعض الحوافز التي تتعارض مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وتم سنة 1995 تقليل الحوافز المقدمة للاستثمارات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية.¹⁹

- وبعد تجاوز ماليزيا أزمة سنة 1997، أصدرت الحكومة حزمة جديدة من حوافز الاستثمار. ففي سنة 2003، مثلاً، كانت أهم الحوافز المقدمة موجهة إلى قطاعات التصنيع والزراعة والسياحة. وتضمنت هذه الحوافز إعفاءات مؤقتة أو محدودة أو كاملة من الضرائب.²⁰

- وفي عام 2009، قامت ماليزيا بإزالة الإجراءات التوجيهية التي كانت تمارسها لجنة الاستثمارات FIC الأجنبية (Foreign Investment Committee)، على المعاملات المتعلقة بعمليات الاستحواذ، وعمليات الدمج على الشركات المحلية من قبل أطراف محلية أو أجنبية، إذ تم السماح بتنفيذ هذه العمليات دون الحصول على موافقة هذه اللجنة، في حين أبقى على معاملاتها المتعلقة بشراء العقارات التجارية من قبل الأجانب بقيمة أكبر 6.5 مليون دولار.²¹

ب- الحوافز الخاصة بحقوق الملكية في الشركات:

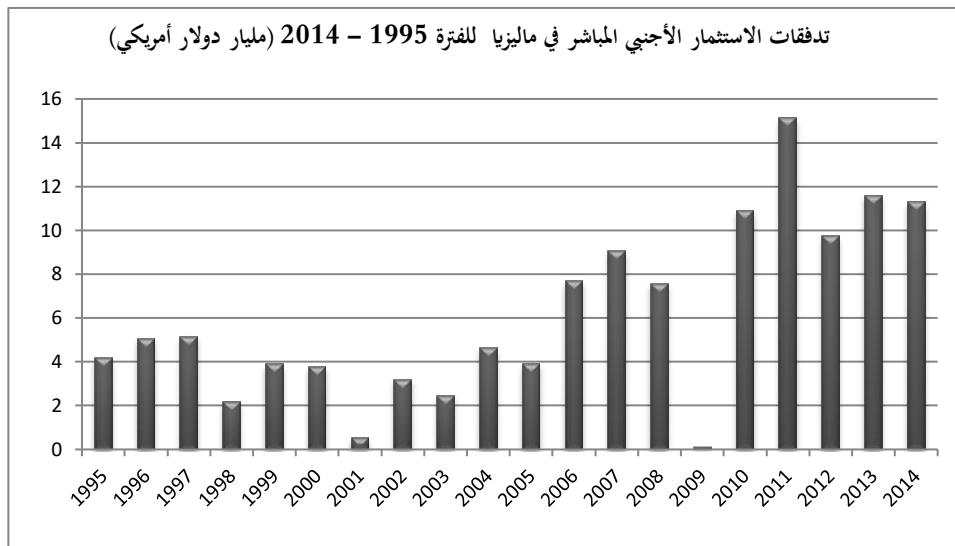
قامت ماليزيا بتحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، حيث سمحت للمستثمرين الأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم بشرط قيامهم بتصدير 80% فأكثر من منتجات تلك الشركات، والسماح للشركات التي تصدر من 51 إلى 79% من منتجاتها بتملك نفس النسبة من حقوق الملكية في الشركة، ونسبة 51% للشركات التي تصدر ما بين 20 إلى 50% من منتجاتها. أما الشركات التي لا تستطيع تصدير أكثر من 20% فنسبة ملكيتها لا تتعدى 30%. كما قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات ضمان الاستثمار مع مختلف الدول تتعلق بحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، وإمكانية لجوئها إلى قانون فض المنازعات الدولية للحصول على التعويضات القانونية.²²

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا خلال الفترة 1995-2014.

شجعت ماليزيا الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة هامة لتعزيز النمو الاقتصادي، واستطاعت أن تحقق نتائج هامة. ومن بين العوامل التي ساعدتها في ذلك، توفر الاستقرار السياسي فيها، والبيئة الاقتصادية المواتية، التي خلقت مناخاً جذاباً لرأس المال الأجنبي، فقد سعى صانعو القرار في ماليزيا للحفاظ على نمو الاستثمار وتخفيف تقلباته والحفاظ على المناخ الملائم لاستقطابه. وتعتبر إجراءات التحرير الاقتصادي، التي باشرت ماليزيا عاملاً مهماً في تفسير النمو الملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المستقطب.²³

الشكل رقم 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا للفترة 1995 - 2014

(مليار دولار أمريكي)



المصدر: مستخلص من المعطيات الواردة الملحق رقم 3.

كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرا في السنوات التي سبقت أزمة المالية الآسيوية 1997 التي أثرت سلبا عليه إذ سجل انخفاضا ملحوظا من 5.13 مليار دولار في عام 1997 إلى 2.16 مليار دولار في 1998 (انكماش بنسبة 57.89%)، لكن سرعان ما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الموالية نتيجة قيام البنك المركزي الماليزي بإصدار حزمة من التدابير أدت دورا مهما في تحقيق نمو تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.²⁴ واستمرار ذلك إلى غاية عام 2001، أين عرف انخفاضا نتيجة تضافر عدة أسباب منها ركود التجارة العالمية، والأزمة الناتجة عن المضاربة في الأسهم والسندات المستثمرة في قطاع الإنترنت التي أطلق عليها فقاعة الدوت كوم،²⁵ إذ كان لها انعكاس على جميع فئات الأصول بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وخلال هذه السنة كان الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى ماليزيا منحصرا في الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية في قطاع الخدمات. إضافة إلى سبب آخر يتمثل في المنافسة المتزايدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من قبل اقتصاديات الدول الناشئة، وخاصة الصين والهند.²⁶

عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للارتفاع مرة أخرى قبل أن تتعرض لأكبر صدمة بانخفاضها الحاد في 2009 في ذروة الأزمة المالية العالمية حيث بلغ معدل الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من 80% مقارنة بعام 2008، ويمكن القول أن ماليزيا تضررت بسبب أزمة 2008 أكثر من تضررها بسبب أزمة 1998.²⁷

في سنة 2010 قامت الحكومة الماليزية بإطلاق سلسلة من المبادرات، منها برنامج التحول الاقتصادي ETP (Economic Transformation Program)، الذي كان يهدف إلى التركيز على تدابير السياسة العامة لتحسين القدرة التنافسية والاستثمار في 12 منطقة اقتصادية رئيسية في ماليزيا لتسريع النمو الاقتصادي وتجاوز آثار أزمة 2008. قامت الحكومة الماليزية في هذا البرنامج بتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في قطاعات محددة منها:

الكهرباء والالكترونيات، الأجهزة الطبية ومعدات النفط والغاز. واستهدفت أيضا النمو في عدد القطاعات الخدمية منها الفرعية النقل، فكانت النتيجة إنشاء مشاريع استثمارية ضخمة خاصة في سنة 2011، وهو ما ساهم في الارتفاع الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا في هذه السنة.²⁸

المحور الرابع: قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور حجم الصادرات في ماليزيا.

يتم في هذا الجزء إجراء دراسية قياسية من أجل تحديد إن كان للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا أثر إيجابي على صادراتها، وذلك بالاعتماد على طريقة التكامل المشترك (Cointegration) وبالاستعانة بالبرمجة الإحصائية "Eviews 8" لإجراء مختلف مراحل اختبارات التكامل المشترك. كما تم الاعتماد على البيانات المستخرجة من تقارير البنك الدولي، وتقارير وزارة المالية لماليزيا، وهي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية تغطي فترة الدراسة 1995 - 2014.

التعريف بالمتغيرات

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من متغيرين هما:

المتغير التابع: والمراد تفسير سلوكه من خلال النموذج، هو الصادرات (Exp).

المتغير المستقل: وهو: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi).

ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$Exp = F(fdi)$$

$$Exp_t = \varepsilon + fdi \alpha_2 + \alpha_1 \dots \dots (*)$$

حيث:

α_1 : تعكس تأثير جميع المتغيرات التفسيرية التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في الدالة، كدور أسعار الصرف والتضخم مثلا، أو الاستثمار المحلي.

α_2 : تمثل مقدار التغير في الصادرات (Exp) نتيجة تغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وحسب القاعدة النظرية، فإن التوقعات تشير إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات يكون موجبا.
 ε : تمثل الخطأ العشوائي.

أولا: دراسة استقرارية السلسلتين:

ترتبط صحة تقدير العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر بافتراض استقرار أو سكون السلسلتين الزميتين، ذلك لأن عدم استقرارهما سيؤدي إلى أخطاء في تحديد النموذج القياسي، وعليه سيتم أولاً اختبار استقرارية السلسلتين ويتطلب ذلك اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وذلك بتطبيق اختبار ديكي - فولر (Dickey Fuller test)

الجدول رقم 5: نتائج اختبار الاستقرار للسلسلتين.

الاحتمالية		القيم الجدولية		القيم المحسوبة		النموذج	المتغير
الأول التفاضل 1 st Difference	المستوى Level	الأول التفاضل 1 st Difference	المستوى Level	الأول التفاضل 1 st Difference	المستوى Level		
0.0006	0.95	-1.95	-1.95	-3.68	1.42	الأول	Expot
0.003	0.85	-3.00	-3.00	-4.45	-0.59	الثاني	
0.016	0.30	-3.60	-3.60	-4.29	-2.55	الثالث	
0.0000	0.39	-1.95	-1.95	-5.29	-0.7	الأول	Fdi
0.0006	0.26	-3.00	-3.00	-5.28	-2.04	الثاني	
0.08	0.08	-3.60	-3.60	-3.40	-3.35	الثالث	

المصدر: من مخرجات 8 Eviews.

من القراءة البسيطة للجدول نلاحظ أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية لإحصائية ADF لكل من متغير الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى في النماذج الثلاثة، أي نقبل فرضية العدم التي تدل على وجود جذر الوحدة وذلك عند مستوى المعنوية 5% أي أن السلسلتين غير مستقرتين، وتطبيق إستراتيجية ديكي- فولر فالسلسلتين غير مستقرة من نوع DS.

كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا أنه وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت السلسلتين الزميتين مستقرتان تخلوان من جذر الوحدة (Unit Root)، وذلك عند مستوى المعنوية 5%.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك: بعد التأكد من تكامل السلسلتين الزميتين لمتغيري الدراسة عند نفس الدرجة (1) سوف يتم تقدير العلاقة التي تربط المتغيرين في المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ولكي نتحقق علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين Exp، fdi يجب أن تكون بواقى الانحدار مستقرة عند المستوى باستخدام اختبار ديكي- فولر، فإذا كانت سلسلة البواقى مستقرة عند المستوى، فإنه يوجد تكامل مشترك. وإذا كان هناك جذر وحدة، فلا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

1- اختبار إستقرارية البواقى

لدراسة إستقرارية البواقى (stability test of the residuals) نقوم بإجراء اختبار ديكي - فولر على هذه البواقى عند المستوى (Level) .

الجدول رقم 6: اختبار نتائج إستقرارية البواقى.

المستوى في الاختبار					
عام واتجاه ب ثابت (Trend and intercept)		ب ثابت (Intercept)		عام اتجاه لا و ثابت بدون (none)	
ADF test statistic	ADF test Critical values 5% level	ADF test statistic	ADF test Critical values 5% level	DF test statistic	ADF test Critical values 5% level
-2.72	-3.60	-2.58	-3.00	-2.65	-1.95

المصدر: من مخرجات 8 Eviews.

تدل نتيجة اختبار سكون البواقي على خلو البواقي من جذر الوحدة حيث أن القيمة المحسوبة لجذر الوحدة للبواقي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%. وعليه، نرفض فرض عدم السكون ونقبل الفرض البديل أن سلسلة البواقي متكاملة عند المستوى، فهي متكاملة من الدرجة صفر، وهذا يعني وجود تكامل بين الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يعني وجود علاقة توازنية بينهما في المدى الطويل.

2- نموذج تصحيح الخطأ ECM (Error Correction Model).

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة غير ساكنة عند المستوى وساكنة في الفروق الأولى، ومن ثم التحقق من أنها جميعاً متكاملة تكاملاً مشتركاً، يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي، فإنه حسب Engle and Granger، فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل. وعليه، ينبغي أن نطبق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف. وسوف نقوم باستخدام تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لأنجل وجرانجر.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لأنجل وجرانجر (Engel-Granger two step method): تقوم هذه الطريقة على مرحلتين:

- الأولى: تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك.

- الثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد، ويتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة. ونموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هو:

$$Exp_t = \alpha_0 + \alpha_1 fdi_t + \varepsilon_t$$

ويتم في الخطوة الثانية حسب طريقة أنجل وجرانجر، بتقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويرمز لها (ECT_t):

$$ECT_T = Exp_t - (\alpha_0 + \alpha_1 fdi_t)$$

ويسمى ECT_t بحد تصحيح الخطأ (Error Correcting Term)، ويضاف كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة، كما يلي:

$$\Delta Exp_t = b_1 + \sum_{i=1}^n b_{2i} \Delta Exp_{t-1} + \sum_{i=0}^n b_{3i} \Delta fdi_{t-1} + \lambda ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

ويسمى هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ، لأنه يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر ويمثل معامل حد تصحيح الخطأ λ معلمة تعديل القيم الفعلية للصادرات باتجاه القيم التوازنية من فترة لأخرى، وتحديدًا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t-1)، التي

يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة t ، وقد تم تقدير نموذج العلاقة التوازنية، وإدراج البواقي المقدره مبطاءً لفترة واحدة في نموذج المدى القصير، ليتم بعدها تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

أ- تقدير وإختبار النموذج بطريقة المربعات الصغرى

إن تقدير المعادلة (*) بطريقة المربعات الصغرى أعطت النتائج التالية (انظر الملحق رقم 1):

$$\text{Exp}_t = 80.776 + 13.525 \text{ fdi}_t$$

$$t=(4.854) (2,612) (5.914)$$

$$\text{Prob} = (0,000) (0,000)$$

$$\overline{R^2} = 0.66$$

نلاحظ أن معلمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل مساوية لـ 13.52 حيث إشارتها الموجبة تعني أنها مقبولة من الناحية الاقتصادية، كذلك هي معنوية إحصائياً لأن $\text{Prob} < 5\%$ ، كما نلاحظ من قيمة معامل التحديد أن 66% من تغيرات الصادرات سببها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أما باقي التغير 44% يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

ب- نموذج تصحيح الأخطاء وتحليل النتائج:

إن تقدير المعادلة (*) بطريقة نموذج تصحيح الأخطاء أعطت النتائج التالية (انظر الملحق رقم 2):

$$\text{Exp}_t = 3.110 + 0.382 \text{ Exp}_{t-1} + 5.72 \text{ fdi}_t$$

$$T = (0.996) (2,395) (6.749)$$

$$\text{Prob} = (0,335) (0,003) (0,000)$$

$$\overline{R^2} = 0.72$$

$$\text{DW} = 2.41$$

توضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ التي دلت على معنوية متغيرات النموذج حيث كتنظيم إحصائي دلّ معامل التحديد المعدل 0.72 على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر جزء من التغيرات الحاصلة في صادرات ماليزيا؛ أما عن المعنوية الكلية فقد كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% ، وكذلك النتائج كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية من خلال الإشارة الموجبة لمعلمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتضح أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى الدلالة 10% ، وتشير الإشارة السالبة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج المقدر. كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-1.12) إلى أن النمو الاقتصادي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة $(t-1)$ تعادل 11.2% .

وتوضح النتائج أيضاً أنه عند مستوى معنوية 5% ، المتغير Exp_{t-1} معنوي وإيجابي، وبالتالي نستنتج أن Exp_t الذي يعبر عن الصادرات تأثر إيجابياً بقيم الصادرات للسنوات السابقة.

نلاحظ أيضاً أن معامل الارتباط (R) يقدر بـ 0.77 وهذا ما يفسر وجود علاقة بين المتغير المفسر والمتغير التابع، كما أن مؤشر دارين واتسون ($\text{Durbin Watson stat}$) DW قوي جداً (أكبر من 2 وأصغر من 2.5) وهذا ما يفسر أن الانحدار المقدر هو غير زائف ($\text{No Spurious Regression}$)، وبالتالي فالنتائج المحصل عليها هي نتائج جيدة وتؤكد وجود علاقة تكامل مترامن بين المتغير المفسر والمتغير التابع.

وأخيراً يمكن القول أن هذه الدراسة تؤكد من خلال إشارة المعلمة التي جاءت موافقة لتوقعات النظرية الاقتصادية أن نمو الصادرات المالية يتأثر طردياً بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة إلى أنها مرنة في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير، حيث زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% في الأجل الطويل يؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 13%، أما في الأجل القصير فالصادرات سوف تزداد بنسبة 5%.

الخلاصة

استطاعت ماليزيا خلال فترة زمنية وجيزة الخروج من قائمة الدول النامية واللحاق بركب الدول المتقدمة، وساعدها في ذلك عدة عوامل منها السياسات الاقتصادية التي تبنتها، وخاصة تلك المتعلقة بدعم وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لها.

لقد سعت ماليزيا إلى ترقية وتطوير صادراتها من أجل تقوية موقعها في التجارة الدولية في ظل نظام تجاري دولي يدعو إلى حرية التبادل الدولي وإزالة كافة العراقيل والقيود التجارية. إذ اعتبرت أن تنمية الصادرات تمثل قاطرة النمو الاقتصادي، ومن بين الاستراتيجيات التي تبنتها لبلوغ هذا الهدف الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر تحديداً.

إن السياسة التي تبنتها ماليزيا لإسهام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية صادراتها آتت أكلها، حيث نجحت هذه الأخيرة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها للرفع من حجم صادراتها. فقد تم التوصل من خلال قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها متغيراً مستقلاً والصادرات المالية التي تمثل المتغير التابع خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2014 أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا كان لها تأثير إيجابي على الصادرات، وهو ما يؤكد صدق الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة، إذ أظهرت نتائج تقدير النموذج القياسي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر استطاعت تفسير جزء من التغيرات التي تحدث في الصادرات المالية.

وعليه، وعلى ضوء ما تقدم يمكن إنجاز أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث في النقاط التالية:

- تبين من خلال هذه الدراسة مدى فعالية الإجراءات المتبعة والمتعلقة بالترتيبات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، إذ نجحت هذه الأخيرة في الحصول على تدفقات مهمة، بسبب تقديمها لمجموعة من الحوافز جعلت منها منطقة جذب استثماري تضاهي الدول المتقدمة.
- بيّنت هذه الدراسة أيضاً أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تعد عاملاً محفزاً للصادرات في هذه الدولة، إذ تساهم في تنميتها وفي تحسين الأنماط الإنتاجية لها وإنتاج السلع التي تحل محل الواردات بما يضمن التقليل قيمتها.

تأسيساً على ما سبق، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من المقترحات إلى كل من يريد الاستفادة من تجربة ماليزيا في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي كما يلي:

- العمل على تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من منافع من تنمية الصادرات ونقل للتكنولوجيا الحديثة وإسهام في تراكم رأس المال، والتأثير على تمويل الاقتصاد.
- توفير مناخ استثماري ملائم من أجل تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن توطين الاستثمار يتطلب توفر مناخ تنافسي، فالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المستقر يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين الأجانب؛
- وضع نظام للحوافز يشجع الاستثمارات الأجنبية بحسب القطاعات ذات الأهمية والأولوية للتنمية المحلية لاقتصاد الدولة، وتدعيم البنية التحتية التي تساعد على تخفيض التكاليف وتحسين الأداء الإنتاجي لهذه الاستثمارات؛
- وأخيراً لا يكفي النجاح في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بل يجب على الاقتصاد المحلي توفير القدرات اللازمة لاستيعاب الاستثمارات الوافدة، من مؤسسات وكوادر وغيرها.

الملاحق

الملحق 1: تقدير المعادلة بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: EXPORT
 Method: Least Squares
 Date: 10/28/17 Time: 17:23
 Sample: 1995 2014
 Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	80.77558	16.64131	4.853919	0.0001
FDI	13.52535	2.287003	5.914005	0.0000
R-squared	0.660220	Mean dependent var		163.2870
Adjusted R-squared	0.641343	S.D. dependent var		67.73601
S.E. of regression	40.56571	Akaike info criterion		10.33836
Sum squared resid	29620.39	Schwarz criterion		10.43794
Log likelihood	-101.3836	Hannan-Quinn criter.		10.35780
F-statistic	34.97545	Durbin-Watson stat		0.928130
Prob(F-statistic)	0.000013			

الملحق 2: تقدير المعادلة بنموذج تصحيح الأخطاء

Dependent Variable: D(EXPORT)
 Method: Least Squares
 Date: 10/28/17 Time: 19:54
 Sample (adjusted): 1997 2014
 Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.110619	3.120571	0.996811	0.3358
D(EXPORT(-1))	0.382400	0.159654	2.395174	0.0312
D(FDI)	5.725066	0.848278	6.749043	0.0000
ECT(-1)	-0.123382	0.078457	-1.572604	0.1381
R-squared	0.772073	Mean dependent var		8.539222
Adjusted R-squared	0.723232	S.D. dependent var		20.92982
S.E. of regression	11.01092	Akaike info criterion		7.828782
Sum squared resid	1697.365	Schwarz criterion		8.026643
Log likelihood	-66.45904	Hannan-Quinn criter.		7.856064
F-statistic	15.80774	Durbin-Watson stat		2.417379
Prob(F-statistic)	0.000090			

الملحق 3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور الصادرات في ماليزيا للفترة 1995-2014 (مليار دولار أمريكي).

الصادرات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات
83,581	4,17	1995
92,354	5,07	1996
93,447	5,13	1997
83,568	2,16	1998
96,016	3,89	1999
112,369	3,78	2000
102,435	0,55	2001
109,221	3,2	2002
117,854	2,47	2003
143,927	4,62	2004
162,048	3,92	2005
182,517	7,69	2006
205,488	9,07	2007
229,656	7,57	2008
184,897	0,11	2009
230,988	10,88	2010
264,777	15,11	2011
265,526	9,73	2012
259,01	11,58	2013
246,06	11,31	2014

Source: - World Bank, <http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx>.

Malaysia, Ministry of Finance, Economic Report 2014/2015, Available on the site:

http://www.treasury.gov.my/index.php?option=com_content&view=category&id=262&Itemid=2478&lang=en.

الإحالات والمراجع:

- 1- Noor Mohammad , "Environmental Law and Policy Practices in Malaysia: An Empirical Study", **Australian Journal of Basic and Applied Sciences**, 2011, p. 1248.
- 2 - بسطت المملكة المتحدة نفوذها على شبه جزيرة ماليزيا سنة 1867، وكان السبب الرئيسي للوصاية البريطانية على شبه جزيرة ماليزيا هو حماية مصالحها الخاصة فيها. وتمكنت بريطانيا من استعمار ماليزيا تدريجيا ولاية وولاية، بعد توقيع معاهدات مع السلاطين الذين أصبحوا حكاماً محليين تحت نفوذ بريطانيا. فخضعت ماليزيا للاستعمار البريطاني إلى غاية 31 أوت 1957، أين حصلت على استقلالها.
- 3- Helena Varkkey, "Patronage Politics and Natural Resources: A Historical Case Study of Malaysia and Singapore", **Department of International and Strategic Studies University of Malaya**, Malaysia, 2013, p. 3.
- 4- The Performance Management & Delivery Unit (PEMANDU), **Economic Transformation Programme A Roadmap For Malaysia**, "Powering the Malaysian Economy with Oil, Gas and Energy", 2013, p. p. 167-178.
- 5 - International Monetary Fund, IMF Country Report No, 15/59, MALAYSIA, March 2015, p. 3.
- 6- Baki B. Bakar, "The Malaysian agricultural industry in the new millennium: issues and challenges". In: International Conference on Malaysia: Malaysia in Global Perspective, (27-28 September 2009), Cairo University, Egypt, p. 338.
- 7-Wahid Murad, Nik Hashim Nik Mustapha, Chamhuri Siwar, "**Review of Malaysian Agricultural Policies with Regards to Sustainability**", **American Journal of Environmental Sciences**, 2008, p. p. 610 - 611.
- 8 - اندلعت أعمال شغب عرقية في العاصمة كوالالمبور في ماي 1969 بين الملايو السكان الأصليين لماليزيا والصينيين السكان المهاجرين إليها، ثم انتشرت إلى جميع أنحاء البلاد. أعمال الشغب العرقية كانت أساسا نتيجة عدم الرضا عن السياسات الاقتصادية للحكومة، فالملايو اعتبروا أن الحكومة تمارس المحسوبية والتمييز لفائدة الصينيين حيث أن هذه الطبقة تعيش في رخاء، بينما طبقة الملايو تعاني التخلف والفقر، على إثر ذلك سارعت الحكومة بسد الفجوة بين الملايو والمجموعات العرقية الأخرى (الصينيين والهنود). ومن أجل تحقيق الاستقرار والازدهار على المدى الطويل تبنت الدولة عدة إصلاحات للنهوض بالتنمية الاقتصادية، من بينها الإعلان عن السياسة الاقتصادية الحديثة (New Economic Policy) وهي خطة تنموية اقتصادية تبنتها ماليزيا امتدت ما بين عامي 1971 و1975، حيث كانت تسعى إلى إعادة تشكيل الاقتصاد لتوزيع الثروة والفرص الاقتصادية لتحقيق المساواة وتحسين وضع الملايو ومساواتهم بالصينيين والهنود، واستؤنفت بعدها بالخطة التمهيدية، والتي كانت معدة لتحقيق الأهداف نفسها، للفترة الممتدة إلى غاية 1990. انظر:
- Bartholomew M. Nyagetera, "Malaysian Economic Development: Some Lessons for Tanzania", **Tanzanian Economic Trends : A Biannual Review Of The Economy**, 2002, p.p. 2-3.
- 9- Jomo K. S., Wee Chong Hui, "Development Policies, Macroeconomic Regime and Employment in Malaysia", in **ILO Regional Office for Asia and the Pacific, Bangkok**, Policy Coherence Initiative on Growth, Investment and Employment, p. p. 7-8, Available on: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/documents/meetingdocument/wcms_101733.pdf.
- 10- OECD, Southeast Asian Economic Outlook 2013, **Structural Policy Country Notes, Malaysia**, 2013, p. 3.
- 11 - الأمم المتحدة، تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15 (أ)، ماليزيا، الدورة الرابعة، جنيف (2-13 فيفري 2009)، ص. ص. 7-9.
- 12- The World Bank, MALAYSIA /WORKFORCE DEVELOPMENT, SABER COUNTRY REPORT 2013, p. 9.
- 13 - Malaysia, Ministry of Finance, **Economic Report 2014/2015**, "ECONOMIC PERFORMANCE AND PROSPECTS", p. 101.
- 14-www.marefa.org/load.php?debug=false&lang=ar&modules=startup&only=scripts&skin=nimbus&
- 15 - Ministry of Finance of Malaysia, Op. Cit., p. 101.
- 16 - عادل عبد العظيم، التجارب الدولية: تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الإلكتروني:
-www.arab-api.org/images/training/.../32_C22-4.pdf
- 17- Mohammad Sharif Karimi and Zulkornain, "FDI and Economic Growth in Malaysia", **Munich Personal Repec Archive**, 2009, p. 5.
- 18 - عادل عبد العظيم، المرجع السابق.
- 19 - عادل عبد العظيم، المرجع نفسه.
- 20 - ايمان فخري أحمد، الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من (1991-2010)، على الموقع الإلكتروني،
- <http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=376769>
- 21 - Clayton Hays , U. S. Department of State, report 2014, "Investment Climate Statement", (June 2014), p. 2.
- 22 - عادل عبد العظيم، المرجع السابق.
- 23- Thamir M Salih, Growth, Policymaking, Trade and Economic Development in Malaysia, p. 16, available at: <http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/124437/2/2012AC%20Salih%20CP.pdf>.
- 24 - K. K. Foong, Op. Cit., p. 27.
- 25 - نتيجة التوسع الكبير في شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات شهدت الشركات العاملة في هذه القطاعات في غضون سنوات قليلة نموا كبيرا خاصة منذ سنة 1995، إذ حققت مؤشرات مالية جيدة، على إثر ارتفاع أسهم هذه الشركات عدة مرات أكبر من قيمتها الفعلية، فنتيجة قيام هذه الشركات بالاقتراض من المستثمرين وطرح أسهمها للاكتتاب العام حققت أرباح طائلة بسرعة كبيرة نتج عنها اندلاع فقاعة في عام 2000، سميت فقاعة الدوت كوم، والتي أثرت بشكل كبير على البورصات العالمية كما أدت إلى حالة من الركود الاقتصادي ليس فقط في قطاع الدوت كوم ولكن في جميع قطاعات الاقتصاد في جميع أنحاء العالم. انظر:
- Arbana Sahiti, Safet Merovci, Drita Konxheli, "Types of Financial Crisis", **Journal of Business and Management Sciences**, ISSN: 2047-2528 Vol. 2 No. 12, p.p. 34- 35
- 26 - Bank Negara Malaysia, Annual Report 2009, Economic Developments in 2009, p.36.

²⁷- Mohammed Yusuf, " Foreign Direct Investment in Developing countries An overview Syria, Egypt, Malaysia,Vietnam", Syria, 2012, p.12, available at: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/06/INTERNATIONAL-FINANCE-BANKING-SECTOR.pdf>

²⁸ - Clayton Hays, Op. Cit., p. 1.